

ناقشت الأوضاع التعليمية والصحية

لجنة التربية توصي

باستكمال مشروع قانون التعليم العالي

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي اجتماعاً دورياً لها بحضور مقرر اللجنة النائب خميس النجار، وبمشاركة أعضاء اللجنة النواب: يوسف الشرافي، محمد شهاب، يحيى العبادسة، وهدى نعيم، وناقش النواب أثناء الاجتماع عدة قضايا مهمة منها استكمال مشروع قانون التعليم العالي، بالإضافة لمستجدات الأوضاع الصحية والتعليمية في قطاع غزة، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:



معلمين ومشرفين ومرشدين ومدراء مدارس من خلال قوائم الدور لدى ديوان الموظفين بالإضافة الى إجراءات الوزارة لتأمين المستلزمات المدرسية بما فيها توفير الكتب وطباعتها.

الأوضاع الصحية

كما ناقش النواب أثناء الاجتماع المستجدات في القطاع الصحي وعلى رأسها المستشفى الأمريكي الذي سيقام شمال قطاع غزة، منوهين إلى أنه سيطلع بدور جيد من شأنه تطوير الأوضاع الصحية ومساعدة مستشفيات الوزارة في تقديم الخدمة الصحية للمواطنين. ومن ناحية أخرى شدد النواب على ضرورة الإسراع بإنجاز قانون المسؤولية الطبية وإقراره خدمة للوضع الصحي ودعمه وتنظيمه للمهن الصحية، منوهين إلى أهمية مشروع القانون المذكور.

مشروع قانون التعليم العالي

هذا وأشار مقرر اللجنة النائب خميس النجار، إلى أن مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي سيتم تقديمه للقراءة الأولى في الجلسة القادمة للمجلس التشريعي، فيما اقترحت النائب هدى نعيم، أن يتم إضافة بند خاص بالتطبيع وذلك أسوة بالقوانين الأخرى، كما تم الاتفاق على عقد ورشة عمل بحضور جميع الجهات المختصة والمعنية بشأن التعليم العالي وذلك قبل عرضه للقراءة الثانية.

وزارة التربية والتعليم

إلى ذلك أشاد النائب النجار، بالإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم مؤخراً بهدف المحافظة على استقرار المسيرة التعليمية، ومنها مليء الشواغر الوظيفية والبالغ عددهم 500 شاغر وظيفي ما بين

رئاسة التشريعي تعزي ذوي الشهيد محمد القرا



أفاق

ماجيد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

همومك يا وطن

القدس

يعاني وطننا الغالي فلسطين الحبيبة من هموم لا تكاد تعد ولا تحصى يأتي في مقدمة هذه الهموم مشكلات القدس ومعاناة أهلها المقدسيين وسياسة الاقحامات والتدنيس التي تنتهجها الحكومة الصهيونية وقطعان المستوطنين لساحات وباحات المسجد الأقصى ومصلى الرحمة وغيرها من المقدسات الإسلامية التي يرغب الاحتلال البغيض بتدنيسها وطمس معالمها التاريخية الشاهدة على إسلامية الأرض وعروبيتها. والحل هنا يكمن بدعم أهل القدس وتظافر جهود العالم الإسلامي كله وأحرار العالم من أجل بقاءهم صامدين على أرضهم ومدافعين عن عرض أمتهم ومسرى نبينا صلى الله عليه وسلم، وسبيل الدعم من الواجب أن تكون مادية ومعنوية ولوجستية علنية وليست سرية دون خوف أو وجل من أحد كائن من كان، مع العلم أن الشعوب والديانات والقوميات الأخرى تدعم مشاريعها ونهجها وتوجهاتها الاستراتيجية دون أن يعترض عليهم أحد.

الانتخابات

لم يعد سراً أن المخرج السياسي لكل أزماتك يا وطني تكمن في إجراء وتنظيم انتخابات عامة "رئاسية وبرلمانية ومجلس وطني" والأفضل أن تكون متزامنة وتُجرى في كل محافظات الوطن بما في ذلك القدس ومختلف دول الشتات التي يتواجد فيها أبناء الشعب الفلسطيني، غير أن رغبة رئاسة السلطة لا تتوافق مع ذلك خشية خسرتها للانتخابات على غرار ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي تمت في يناير من العام 2006م. وعلى الرغم من الدعوة الأخيرة التي أطلقها رئيس السلطة أبو مازن، من نيويورك خلال خطابه الذي ألقاه في الاجتماع الأخير للأمم المتحدة في سبتمبر المنصرم، والتي دعا فيها لإجراء انتخابات عامة في فلسطين إلا أن الظاهر والمعلوم أنه لن يفعل ذلك وإنما يتخذ مثل هذه الدعوات للمماطلة وكسب الوقت والتسويف، يبقى القول إن الحل هو إجراء الانتخابات والايان المطلق بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

البطالة

البطالة المتفشية في صفوف الشباب والخريجين من أبناء فلسطين ربما ترقى لمستوى "القاتل الصامت" إذا صح التعبير، لأنها تقتل الأمل في نفوس الشباب الذين هم عماد الأمة وأمل المستقبل. هذه الظاهرة والمشكلة الكبيرة بحاجة لرؤية استراتيجية متكاملة تتبناها الحكومة بالتعاون مع القطاعات والمنشآت الاقتصادية الخاصة في البلاد للتغلب عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ويمكن القول إن الحكومة بمقدورها السعي لدى الدول الصديقة والشقيقة لفتح أسواق العمل أمام العمالة الفلسطينية، واقناع تلك الدول والحكومات بأن العمالة لدينا مؤهلة وقادرة على العطاء المميز وبالتالي نخفف من الأزمة، بالإضافة للتفكير في جلب أموال الدول المانحة وتسخيرها لخدمة المجتمع عبر إنشاء وتدشين مشاريع عملاقة تخدم الاقتصاد الفلسطيني وتقضي على أزمة البطالة.

الحصار

أما حصارك يا غزة فحدث عنه ولا حرج، حدث عن مسيرة مأساوية امتدت على مدار "13" سنة وما زالت مستمرة، مارس خلالها الاحتلال أبشع الإجراءات والممارسات بحق شعبنا الأزل، وعاونوه في ذلك جهات ودول وحكومات إقليمية بالإضافة لأخرين. ذاق أبناء غزة في هذه الفترة أمر أنواع الضيم والعباد والحصار والمنع من السفر وغير ذلك من إجراءات مميتة سيسطرها التاريخ بتفاصيلها القاهرة، أما أفاق حلحلة هذا الحصار فلا تكاد تجد لها حلاً سوى إيجاد معبر، أو منفذ بري، أو جوي، أو بحري لقطاع غزة بعيداً عن تلك المنافذ المعروفة والتقليدية التي يسيطر عليها من لا يرغبون بحرية شعبنا البطل. يبقى الأمل معقود بالله تعالى ثم بالمخلصين من أبناء شعبنا وقياداته لإخراجنا من هذه الظلمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المقيتة التي آلمتنا جميعاً. لا بد من إيجاد حلول إقليمية وإجراءات وطنية من شأنها تحييد الطغمة الفاسدة من سدة الحكم لينعم الشعب بالحرية ويتفرغ للتحريير.



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجيد أحمد أبو مراد

المجلس التشريعي يُقرّ قانون العقوبات البديلة بالقراءة الأولى



الشبابية والتخصصات العلمية والحرفية لدى النزلاء، ويسهم في إعادة ادماج النزلاء والمجرمين في المجتمع مع تعزيز دور الرقابة الأمنية على تحركاتهم والحد من التصرفات الاجرامية".
وبين أن القانون يضمن جبر الضرر حيث لا يمكن للمحكوم عليه الاستفادة من المزايا الواردة في القانون إلا بعد أن يكون قد قام بإصلاح الضرر الناشئ عن جريمته وجبر الضرر المترتب عليها تجاه الآخرين.

التي أشارت إلى ذلك في توصياتها، وبما أخذت به بعض التشريعات في البلدان المجاورة لا سيما المشرع البحريني الذي أفرد قانونا خاصا بالعقوبات والتدابير البديلة.
وقالت النائب الغول: "إن القانون المذكور يسهم في التخفيف من التكدس داخل السجون الفلسطينية، إضافة إلى اسهامه المباشر في تخفيض النفقات الخاصة بالسجون والنزلاء فيها، كما يسهم القانون في الاستفادة من الطاقات

اكتظاظ مراكز الإصلاح والتأهيل. ولفت الى أنه على الرغم من الجوانب الإيجابية العديدة في قانون العقوبات الفلسطيني وقانون مراكز الإصلاح والتأهيل وقانون الصلح الجزائي، إلا أن التجربة العملية والتطبيق الفعلي لأحكام القانون يظهر بعض الثغرات والسلبيات، الأمر الذي اقتضى من المشرع التدخل لتنظيم سياسة تشريعية تنسجم مع الواقع والبيئة المحيطة أخذاً بما أوصت به بعض الدراسات

أقر المجلس التشريعي بالقراءة الأولى قانون العقوبات البديلة، وذلك خلال جلسة عقدها يوم أمس الأربعاء بمقره في مدينة غزة.
وبين رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، أن قانون العقوبات البديلة يكتسب أهمية باعتباره يُرسي إطاراً قانونياً لتقنين عقوبات للمحكوم عليهم بديلة عن العقوبات الأصلية تؤهلهم للانخراط في المجتمع بشكل إيجابي يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع، ويحد من

نائبان: الانتخابات العامة

المتزامنة الحل الأمثل للواقع السياسي



من ناحيته شدد النائب خليل الحية، على موقف حركة حماس الثابت والمؤيد بقوة لإجراء انتخابات عامة وشاملة ومتزامنة، تشمل "الرئاسة والتشريعي والمجلس الوطني" منوهاً إلى أن حركته ترحب بذلك وستعمل على إنجاح الانتخابات في حال تقرر تنظيمها وفق القانون.



وفق قانون الانتخابات رقم 9/2005، وهو ما تم الاتفاق عليه مسبقاً في القاهرة عام 2011م، مشيراً إلى أن التشريعي مستمر في تأدية واجباته حتى تأدية مجلس جديد القسم القانوني.

النائب الحية: انتخابات عامة ومتزامنة

مهمة وضرورية

أكد النائبان في المجلس التشريعي خليل الحية، ومحمد فرج الغول، على أن الحل الأمثل للخروج من الأزمة السياسية الحالية هو تنظيم انتخابات عامة "تشريعية ورئاسية ومجلس وطني" وبشكل متزامن، جاء ذلك خلال تصريحات صحفية أدلى بها النائبان، "البرلمان" تابعت التصريحات وأعدت التقرير التالي:

النائب الغول: الكل الفلسطيني مع

إجراء انتخابات عامة متزامنة

بدوره أكد رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، أن الكل الفلسطيني مع إجراء انتخابات عامة متزامنة "رئاسية وتشريعية ومجلس وطني"، مؤكداً أن إجراءها يحظى بقبول لدى الفصائل والشعب الفلسطيني للخروج من الأزمة الحالية.

وشدد على ضرورة أن تكون الانتخابات متزامنة

التشريعي يشيد برفض
البرلمان الأوروبي
قطع المساعدات
المالية لأونروا

02 <<<

لجنة التربية تبحث
أوضاع المستشفيات
مع كوادر وزارة الصحة

06 <<<

التشريعي: مسيرات العودة وسيلة شعبية للتمسك بالحقوق الوطنية



واصل نواب المجلس التشريعي مشاركاتهم في مسيرات العودة التي تنظمها الهيئة الوطنية العليا للمسيرات، مؤكداً على ضرورة تواصل هذه المسيرات كوسيلة شعبية للتمسك بالحقوق الوطنية، وحراك جماهيري يستهدف تعرية الاحتلال وإبقاء جذوة المقاومة مشتعلة، "البرلمان" رافقت نواب ورئاسة المجلس أثناء مشاركاتهم في المسيرات وأعدت التقرير التالي:

الوطنية، منوهاً لدعم التشريعي لقرار إجراء انتخابات شاملة برلمانية ورئاسية ومجلس وطني حسب اتفاقات القاهرة والتفاهات الوطنية الموقعة بين الفصائل سابقاً. بدوره صرح النائب محمد شهاب بقوله: "يجب تكثيف الجهود للتضامن مع الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، منوهاً إلى أن تحريرهم بات ضرورة وطنية علاوة على كونه فريضة شرعية".

العمليات الفدائية وأعمال المقاومة المختلفة. **جمعة المصالحة خيار الشعب** إلى ذلك شارك الدكتور أحمد بحر، والنائب محمد شهاب، والنائب عاطف عدوان، بجمعة "المصالحة خيار الشعب" بزيارتها لمخيم العودة المقام شرق محافظة شمال غزة، حيث دعا بحر، في كلمة له، حركة فتح بالعودة إلى الصف الوطني والعمل بروح الشراكة والمضي قدماً نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة

والمقدسات كافة، داعياً كل أحرار العالم للعمل من أجل ضمان الإفراج عن الأسرى العرب والفلسطينيين من سجون الاحتلال الصهيوني. بينما شدد النائب الأسطل، في تصريح له، على أهمية استمرار المسيرات بقوة ووزخم جماهيري حتى تحقيق الأهداف المرجوة منها، مستنكراً ما تقوم به أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية من ملاحقة المقاومين والتنسيق الأمني مع الاحتلال والتفاخر بإحباط

جمعة انتفاضة الأقصى والأسرى

هذا وشارك النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، أحمد بحر، والنائب يونس الأسطل، في جمعة "انتفاضة الأقصى والأسرى"، وذلك بزيارتها لمخيم العودة الواقع شرق محافظة رفح، حيث أكد الدكتور بحر، في كلمة له، على أن شعبنا لن يتنازل عن القدس

النائب المصري: فتح مطالبة بالاستجابة لمبادرة الفصائل



ثمن النائب مشير المصري، مبادرة الفصائل الثمانية لتحقيق المصالحة بناءً على الاتفاقات السابقة، ودعا المصري، في تصريح صحفي أصدره تعقيباً على المبادرة، لترتيب البيت الفلسطيني وتصليب الجبهة الداخلية واستعادة الوحدة الوطنية وبناء استراتيجية وطنية تحررية للتصدي

للتحديات الكبرى التي تمر بها القضية الفلسطينية. وقال النائب المصري: "الوحدة الوطنية باتت أكثر ضرورة أمام التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية ومحاولات تصفيتها من قبل العدو الصهيوني والإدارة الأمريكية". وأضاف: "موقف حماس كان موقفاً متقدماً عندما استجابت وبشكل سريع إلى مبادرة الفصائل الثمانية التي شكلت مبادرة جامعة وكاملة رغم التحفظات لدى حركة حماس على بعض بنود هذه المبادرة إلا أنها استجابت لها بلا شرط ولا قيد لتكون هذه المبادرة رافعة وطنية".

ونوه النائب المصري، إلى أن الكل الوطني بانتظار بموقف إيجابي من حركة فتح مماثل لموقف حركة حماس، موضحاً بأن أي تراجع يشكل ضربة لإرادة الشعب الفلسطيني وآمال وطموحات ومستقبل الشعب الفلسطيني وجهود فصائله الوطنية.

وأكد أن الرافض للمبادرة الفلسطينية هو العدو الصهيوني وهي الإدارة الأمريكية الذين عملوا على مدار اللحظة لإفشال كل جهود استعادة الوحدة الوطنية لأن ذلك يتناقض مع المشروع الصهيوني والأمريكي في المنطقة، منوهاً بأنه لا ينبغي لأي فلسطيني أن يتساقط مع السياسة الصهيونية والأمريكية التي ترفض استعادة الوحدة الفلسطينية وتُصرّ على إطالة أمد الانقسام.

التشريعي يشيد برفض البرلمان الأوروبي قطع المساعدات المالية لأونروا



أشاد النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، بقرار لجنة الموازنة بالبرلمان الأوروبي رفض مشروع قرار لقطع المساعدات المالية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا".

وأكد بحر، في تصريح صحفي أصدره، أن هذا القرار يشكل صفة للجهود الأمريكية والصهيونية التي تحاول التضييق على نشاطات "أونروا" وقطع التمويل المالي عنها في إطار مخطط استهداف اللاجئين الفلسطينيين وتصفية حق العودة.

وعبر عن امتنانه للدور المسؤول الذي يلعبه البرلمان الأوروبي للحفاظ على "أونروا" وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في تلقي الخدمات الإنسانية والمساعدات الإغاثية وفقاً لمنطوق القرارات والمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي والإنساني الذي كفل حق اللاجئين الفلسطينيين في العيش بحرية وكرامة ريثما يعودوا إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها تحت قهر وارهاب الاحتلال الصهيوني الغاشم. ودعا بحر، البرلمان الأوروبي لاتخاذ مواقف جريئة لدعم وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين والمبادرة بمواقف متقدمة لمواجهة الهجمة الأمريكية والصهيونية التي تستهدف "أونروا" في إطار خطة صفقة القرن التي تسعى لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين. كما دعا الدول العربية والإسلامية

والأوروبية لتغطية ميزانية "أونروا" وافشال المخطط الأمريكي والصهيوني بتصفيته والعمل على تعويض الأموال التي قطعها الإدارة الأمريكية عن موازنة الوكالة.

توجهات شيمانية

إلى ذلك أشاد المتحدث الرسمي باسم كتلة التغيير والإصلاح، النائب مشير المصري، بالموقف المذكور للبرلمان الأوروبي، مؤكداً أن اللوبي الصهيوني يُصرّ على تحريك المجتمع الدولي لتطبيق توجهه الشيطاني بتصفية القضية الفلسطينية من خلال استهداف عوامل الصمود وعناوين القضية الفلسطينية بما في ذلك "أونروا" التي تشكل الشاهد الحي على معاناة شعبنا وظلمه وتهجير عن أرضه وحقوقه.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الانتخابات الشاملة والمترامنة..
مدخل لوحدة شعبنا

لم تكد الفصائل الفلسطينية الثمانية تتقدم بمبادرتها الوطنية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام إلى الرأي العام الفلسطيني مؤخراً حتى بادر السيد محمود عباس إلى الالتفاف حول هذه المبادرة من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال خطابه الذي ألقاه نهاية الشهر الماضي عبر إعلانه عن نيته بإجراء انتخابات خلال المرحلة القادمة.

وما هي إلا أياماً معدودات حتى كلف عباس الدكتور حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية بالتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

لقد أدرك عباس منذ اللحظة الأولى لعرض مبادرة المصالحة أن الكرة باتت في ملعبه تماماً، وأنه قد حوَصر من جميع الاتجاهات، وأن القوة السياسية والأخلاقية لمبادرة الفصائل الثمانية كفيلاً بتحقيق نقلة نوعية على الساحة الوطنية الفلسطينية بما يمكن من طي صفحة الخلاف الوطني وتعبيد الطريق نحو تفكيك العقد المستحكمة التي تؤزم الأوضاع الفلسطينية الداخلية. لذا، استشعر عباس قوة وأهمية هذه المبادرة التي وافقت عليها حركة حماس، جملة وتفصيلاً، وأدرك مدى حساسية وخطورة الموقف وصعوبة الاستمرار في الدفاع عن مواقفه وسياساته التقليدية الرافضة لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام، فما كان منه إلا اتخاذ جملة من الإجراءات لتفريغ هذه المبادرة من مضامينها وقوتها الدافعة على المستوى الوطني عبر إرسال الوفد الوزاري عالي المستوى برئاسة اشّية إلى مصر وتكليف حنا ناصر للبدء بالتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، في محاولة لتحديد الدور المصري وإعادة الكرة من جديد إلى ملعب حركة حماس والفصائل الفلسطينية.

يخطئ عباس خطأ فادحاً حين يعتقد أن دعوته لإجراء الانتخابات التشريعية فقط من شأنها أن تحشر حماس والفصائل في الزاوية، لأن عباس اليوم يتحرك بشكل منفرد مدعوماً بجزء من حركة فتح في مقابل جبهة وطنية عريضة تضم الغالبية الساحقة من القوى والفصائل الفلسطينية، ناهيك عن الشرائح الشعبية والشخصيات الوطنية والمجتمعية التي سئمت سياسات عباس في قهر وحصار غزة وإدامة الانقسام على الساحة الوطنية.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن أي انتخابات فلسطينية قائمة ينبغي أن تكون شاملة ومترامنة للرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني، وأن محاولة قصرها على السلطة التشريعية يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الأساسي الفلسطيني، ومن شأنه أن يفقد هذه الانتخابات مشروعيتها القانونية والسياسية والأخلاقية، ويسهم في تعميق الأزمة الفلسطينية الداخلية وخلق الكثير من الإشكاليات والتعقيدات على الساحة الوطنية.

إن الكل الوطني الفلسطيني ينتظر من السيد حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الاضطلاع بمسؤولياته المهنية الكاملة في التحضير لانتخابات فلسطينية عامة ومترامنة تشمل رئاسة السلطة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني دون أن تكون قاصرة على المؤسسة التشريعية، واتخاذ موقف مهني مسؤول يعمد إلى الانسجام التام بين عمل اللجنة ومهامها مع القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين واللوائح والأنظمة الفلسطينية، وعدم الارتهاق لأي موقف غير قانوني أو غير دستوري يحاول فصل الانتخابات كرزمة واحدة عن بعضها البعض ويختزلها في الجانب التشريعي فقط.

وبالرغم من استيائنا البالغ وقلقنا الكبير جراء تلبّس المواقف الصادرة عن قيادة وموز السلطة حول قضية الانتخابات بما يشي بألوان من الخداع والتضليل، فإننا في المجلس التشريعي سنبقى نراقب التصريحات والمواقف التي تصدر عن قيادات وموز السلطة، وكلنا أمل أن يلتزموا بما تمليه عليهم نصوص القانون والدستور، ويقتربوا أكثر فأكثر من واجباتهم ومسؤولياتهم الوطنية.

لقد أن الأوان كي تراجع قيادة السلطة حساباتها وتتخلى عن نهجها الأحادي المشبع بالأجندة الشخصية والمصالحة الحزبية الضيقة، وأن تدرك حجم ومستوى التحديات الخطيرة التي تحاول العصف بقضيتنا الوطنية من كل الاتجاهات، وتولد بالوحدة الوطنية والتوافق الداخلي والحاضنة الشعبية لمواجهة الاحتلال الصهيوني ومخططاته العنصرية والتصدي لصفقة القرن ومخططات تصفية القضية الفلسطينية.

وختاماً.. فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني سوف نبقي أماناً على وحدة شعبنا الفلسطيني ومصالحه العليا ومنظومته القيمة والقانونية والدستورية ونظامه السياسي والاجتماعي، ولن نسمح لأحد بتجاوز هذه المعادلة التي تخضبت بالألام والمعاناة ودماء الشهداء والجرحى وأناة المعذبين والأسرى على مدار السنوات الماضية، وكلنا ثقة أن ليل الحصار والمعاناة إلى زوال بإذن الله، وأن فجر التحرير والحرية والعودة قد لاحت إرصاصاته وتباشيره في الأفق القريب.

"وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا"

التشريعي يندد بتجديد الاعتقال
الإداري للنائبان حسن يوسف ومحمد الطل

والجدير ذكره أن النائب يوسف، يعاني من أمراض ضغط الدم والسكري وارتفاع نسبة الكوليسترول في الدم بالإضافة لآلام حادة في الراس ودوار مزمن.

النائب محمد الطل

في حين تم تجديد الاعتقال الإداري للنائب محمد إسماعيل الطل، للمرة الرابعة على التوالي ولمدة "3" شهور إضافية، علماً بأن الحكم المذكور قد جاء على الرغم من معاناة النائب من أمراض عديدة منها مرض السرطان، الذي أصيب به قبل عامين وأجرى له عدة عمليات جراحية كبرى دون أن يشفى منه. وطالب التصريح بالمؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية بالقيام بمهامها وأعمالها ودورها الإنساني والضغط على الاحتلال لضمان الإفراج عن النواب واحترام حصانتهم البرلمانية التي يتمتعون بها بموجب القانون الدولي وأسوة بزملائهم البرلمانيين حول العالم.

ندد المجلس التشريعي بتجديد الاحتلال للاعتقال الإداري بحق النائبان حسن يوسف، ومحمد الطل، وهما من نواب الضفة الغربية المحتلة، جاء ذلك في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للتشريعي مؤخراً، شدد فيه أن الاحتلال يعمد لسياسة تغييب النواب عن محيطهم الاجتماعي ودوائر ناخبهم بغية عدم تأثيرهم في الرأي العام الفلسطيني.

النائب حسن يوسف

وأضاف التصريح أنه تم تجديد الاعتقال الإداري للنائب حسن يوسف، لمدة "6" شهور إضافية، ليبلغ إجمالي سنوات اعتقاله في سجون الاحتلال "23" سنة، وقد جاء التجديد الأخير بعد أسبوع واحد فقط من إجراء عملية جراحية للنائب يوسف، لاستئصال الزائدة الدودية، أجريت له في مستشفى "شعاري تصيدك" بعد تسويق طويل من قبل إدارة السجون.

النائب الغول يتفقد شرطة الشاطئ



والمؤسسات الوطنية، معبراً عن فخره واعتزازه بأداء الأجهزة الأمنية.

وأشاد النائب الغول، بتعامل أفراد الشرطة مع المواطنين، دعياً لتعزيز السلوكيات الإيجابية أثناء معاملة المواطنين، مبيناً أهمية تطوير خبرات أفراد الشرطة والعمل على الرقي بهم في كافة المجالات لأنهم يمثلون المجتمع من خلال خدمتهم لأبناء شعبهم. بدوره رحب العميد الديب، بالنائب الغول معبراً عن سعادته بزيارته لمركز شرطة الشاطئ، وداعياً ممثلي الشعب الفلسطيني لتكرار زيارتهم لمراكز أخرى للاطلاع على سير العمل في المراكز وسلامة الإجراءات المتخذة فيها.

وشكر العميد الديب، للنائب الغول، تفضله بالزيارة وتقديمه لجملة من النصائح والإرشادات لأبنائه العاملين في شرطة الشاطئ. مشيداً بأداء جميع العاملين في المركز والتزامهم بتنفيذ العمليات الصادرة من قيادة الشرطة.

زار النائب عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة غزة محمد فرج الغول، مركز شرطة الشاطئ، وكان في استقباله مدير شرطة محافظة غزة العميد جمال الديب، ومدير مركز شرطة الشاطئ الرائد طلعت جودة، ونائبه الرائد يونس مشتهى، وذلك بحضور وفد من هيئة التوجيه السياسي والمعنوي وعدد من الأفراد والضباط العاملين بالمركز.

وأكد النائب الغول، في كلمة له ألقاها أمام الضباط وصف الضباط العاملين بالمركز، على أهمية عمل جهاز الشرطة بشكل عام ومركز شرطة الشاطئ على وجه التحديد، مشيداً بالجهود والإجراءات المتخذة من قبل الشرطة بهدف ضبط الحالة الأمنية في المنطقة، مثمناً جهدهم وعطائهم في خدمة أبناء شعبهم الفلسطيني وسهرهم على راحة المواطنين.

وشكر لعناصر وضباط الشرطة للالتزام والانضباط أثناء عملهم والمحافظة على أخلاقيات المهنة والعمل في خدمة المواطنين والمحافظة على الإنجازات

التشريعي يدين اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى ومصلى الرحمة البناء

مصلى الرحمة

إلى ذلك أدان النائب سالم سلامة، اقتحام المستوطنين مصلى باب الرحمة بالقدس المحتلة، مؤكداً أن الاحتلال يشن حرب دينية على الأقصى.

وقال النائب سلامة في تصريح له: "ما يقوم به الاحتلال من تدنيس للمقدسات سيعود عليهم بالوبال وإن اقتحام قطعان المستوطنين للأقصى من جهة باب المغاربة واقتحام مصلى باب الرحمة لهو حرب دينية".

وأشار إلى أن اقتحام الاحتلال المتكرر للأقصى يعد استفزازاً لمشاعر المسلمين حول العالم، داعياً المسلمين للتحرك فوراً لإنقاذ الأقصى من اجرام الاحتلال، ومحذراً من عواقب تصاعد الاعتداءات والاقتحامات التي يشنها الاحتلال ومستوطنيه على المقدسات الإسلامية.



وجه الاحتلال الصهيوني، وحماية مقدساتنا من الغطرسة والعريضة الصهيونية المستمرة.



اقتحامه وتدنيسه، مناشداً البرلمانات العربية والإسلامية والدولية للوقوف وقفة جادة في

أدانت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي اقتحامات المستوطنين المسعورة للمسجد الأقصى المبارك، جاء ذلك في بيان صحفي أصدره رئيس اللجنة النائب أحمد أبو حلبية، على إثر قيام ما تسمى "جماعات الهيكل" بتكثيف اقتحاماتهم وتدنيسهم للأقصى عشية ما يسمى "رأس السنة العبرية". وجاء في البيان أن هذه الدعوات والاقتحامات تأتي وسط تضيق الخناق على المسجد الأقصى المبارك وأهله المقدسين، لافتاً لاعتقال قوات الاحتلال عدد من المرابطين والمرابطات، واغلاق بعض بوابات الأقصى في وجه المقدسين، واستباحة قطعان المستوطنين ساحاته ومحيطه. ودعت اللجنة في بيانها أهل الضفة والقدس وأراضي الـ 48 للنفير العام وشد الرحال للأقصى والرباط فيه؛ ليمنعوا مواصلة

دعا لمحاربة الظاهرة

النائب الأسطل يستقبل لجنة مكافحة التسول بخان يونس



ومتابعته الميدانية، مشيداً بالخطة الخاصة بالحد من الظاهرة.

ودعا لضرورة استثمار خبرة وجهه رجال الإصلاح ودائرة شؤون العشائر، منوهاً لقدرتهما على إيجاد حلول مناسبة لبعض القضايا الاجتماعية، ومهيباً بالجهات المعنية للمتابعة والمساهمة في حل بعض الإشكاليات التي أدت لانتشار ظاهرة التسول خصوصاً لدى الفئات الضعيفة من المجتمع كالأطفال والنساء.

استقبل النائب يونس الأسطل، وفداً من لجنة مكافحة ظاهرة التسول بمحافظة خان يونس، ضم الوفد كلاً من: مدير مديرية الشؤون الاجتماعية سامي برهوم، وممثلين عن جهاز المباحث ودائرة شؤون العشائر.

واستعرض الوفد خطر وتفاقم ظاهرة التسول بحيث أصبحت لدى البعض مهنة للتكسب، منوهين إلى وجود دراسات توضح أن معظم المتسولين ليسوا من أصحاب الحاجات وإنما استسهلوا الكسب بهذه الطريقة.

ونوه الوفد إلى أن هذه الظاهرة بدأت بالانتقال من الساحات العامة إلى الفضاء الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أضر كثيراً بصورة الشعب الفلسطيني في الخارج، كما تسببت في تحويل كثير من الدعم الذي كان يصل للمؤسسات الخيرية المؤهلة، ليصل ليد هؤلاء المتسولين وشكلت انطباعاً سلبياً عن أداء تلك المؤسسات في الخارج.

وبدوره تساءل النائب الأسطل، حول آليات عمل اللجنة، وطرق الكشف عن صدق وحاجة المتسولين، مؤكداً على ضرورة الاستفادة من وجود جهاز المباحث العامة ضمن اللجنة بحيث تسهيل عملية تقصي حقيقة المتسول

اللجنة الاقتصادية تلتقي مستوردي مواد البناء



المطلوبة من خلال ضريبة الدخل، ورسوم الاستيراد التي يتم دفعها للوزارات والجهات الحكومية المختصة، مبيناً أن البلديات تستند في ذلك لقانون رسوم البلدية لسنة 1939م، مطالياً التشريعي بإيجاد حل مناسب وعادل لهذه المشكلة.

من جانبه أكد النائب عدوان، أن اللقاء يأتي في إطار مساهمة التشريعي بوضع حلول لمشكلات المستوردين وعلى قاعدة انصاف وحماية المستهلك أيضاً، لافتاً لضرورة تفسير المصطلحات الواردة في مواد القانون تفسيراً دقيقاً ومناسباً لحالة المواد الخام المستوردة حتى لا يظهر لدينا تفسيرات قانونية غير ملائمة، مؤكداً أن لجنته ستخاطب جهات الاختصاص بهذا الشأن، معبراً عن أمله بوضع حد لكل مشكلة توجع القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التقى رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي النائب عاطف عدوان، مع ممثلين عن شركات استيراد مواد البناء، وبحث معهم مشكلات وعقبات تواجه شركاتهم وسبل وضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات.

بدوره قدم ممثل شركات مستوردي مواد البناء نافذ أبو كميل، شرحاً وافياً عن مشكلات شركاتهم والعقبات التي تواجه المستوردين العاملين في حقل مواد البناء، شاكرًا للتشريعي مبادرته بلقاء ممثلي الشركات والمستوردين وسماع مشكلاتهم والسعي لدى الجهات الرسمية المعنية من أجل تجاوز تلك العقبات.

ونوه إلى أن مستوردي مادة "الشيد" تحديداً يواجهون مشكلات إضافية مع البلديات التي ترغب بفرض رسوم من خلال ملتزمي الأسواق في حين أن المستوردين يؤدون الرسوم

التشريعي يزور عائلة الشهيد أبو صلاح بخان يونس



قرر الثأر لدماء أخيه وما زال الاحتلال يحتجز جثمانه في مقابر الأرقام ويرفض تسليمه لعائلته.

من أصابته في محاولة اغتيال نفذتها طائرات العدو ليعيش بنصف جسد، ثم تبعه شقيقه هاني، الذي

الشهداء يمضون على طريق التحرير والنصر ودر الاحتلال عن أرضنا المباركة، ومؤكداً الثبات على عهد الشهداء.

بدوره لفت النائب يونس الأسطل، إلى أن الاحتلال كان قد ارتكب جريمة كبرى باستهداف الشهيد فادي أبو صلاح، على الرغم من كونه مقعداً "مبتور القدمين" منوهاً بوجود محاكمة قادة الاحتلال في المحاكم الدولية على ما يرتكبونه من جرائم إنسانية واضحة ومكتملة الأركان ومعلومة للجميع.

الجدير ذكره أن الشهيد المقعد فادي، اغتالته رصاصة قناص إسرائيلي أثناء مشاركته في مسيرات العودة الكبرى شرق خان يونس، بعد عشر سنوات

زار وفد من المجلس التشريعي عائلة أبو صلاح بمحافظة خان يونس والتي كانت قدمت شهيدين وهما الشهيد فادي وهو مقعد، والشهيد هاني وما زال الاحتلال يحتجز جثمانه.

وضم الوفد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، والنائب يونس الأسطل، وكان في استقبالهم جمع من عائلة الشهيد وبعض الوجهاء الذين رحبوا بالوفد وشكروا لهم زيارتهم وتفقدتهم عائلات الشهداء.

وأشاد بحر، بتضحيات العائلة مستذكراً بطولة الشهيد هاني، الذي وصفه بأنه أثنى بالعدو وأوقع في صفوفهم عدد من القتلى والمصابين، منوهاً أن

المجلس التشريعي يشارك بورقة عمل بمؤتمر التحكيم الهندسي الثالث

شارك أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، بمؤتمر التحكيم الهندسي الثالث الذي نظمه مركز التحكيم الهندسي بنقابة المهندسين الفلسطينيين، بحضور كوكبة من المهندسين والخبراء والأكاديميين الفلسطينيين والمهتمين بالشأن الهندسي. جاءت هذه المشاركة من خلال ورقة بحثية بعنوان "النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني ودوره في فض المنازعات الهندسية"، وذلك ضمن محور التحكيم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، "البرلمان" تابعت وقائع المؤتمر وأعدت التقرير التالي:

وتبعدهم عن شبهة البطلان وذلك للتغلب على إشكالية أهلية أطراف التحكيم. علماً بأن هذا البرنامج من شأنه أن يعالج أيضاً موضوع حضور وغياب الأطراف لجلسات التحكيم المنصوص المنصوص عليها في المادة (40) من قانون التحكيم الفلسطيني وعلى وجه الخصوص جلسة النطق بحكم التحكيم. كما أوصت الدراسة بتطاول الجهود القانونية والتقنية لإنجاح التحكيم الإلكتروني في مجال المنازعات الهندسية وخاصة أن غالبية القوانين الوطنية وبعض الاتفاقيات الدولية تنص على أمور كثيرة تعيق التحكيم الإلكتروني وتحتاج إلى الكثير من الجهد لتعديلها بما يتناسب والتطور التقني في مجال وسائل الاتصال والاستفادة من مميزات التحكيم الإلكتروني.

كما أوصت الدراسة بإصدار بروتوكول إضافي لاتفاقية نيويورك لسنة 1958م بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية يتم من خلاله وضع مجموعة من المبادئ التي تنظم الاعتراف وتنفيذ الإجراءات التحكيمية الإلكترونية على المستوى الدولي. وفي نهاية دراسته أوصى المدهون، بتعديل قانون التحكيم الفلسطيني بحيث ينص صراحة على اعتماد البرامج الإلكترونية كوسيلة للتعرف على أهلية أطراف التحكيم وهيئة التحكيم في التحكيم الإلكتروني.



لتفادي مشكلة تنازع القوانين بمفهومها التقليدي في القانون الدولي الخاص والتغلب على الإشكاليات التي قد تواجه المحكم بشأن تحديد القانون الموضوعي الواجب التطبيق في حال نزاع يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

وأوصت بتصميم برنامج بذات الموقع الذي تجرى بواسطته العملية التحكيمية في مجال المنازعات الهندسية يلزم الأطراف الذين يريدون إحالة النزاع القائم بينهم للتحكيم بالكشف عن هوياتهم والإفصاح عن أعمارهم، ويكون من خصائص هذا البرنامج عدم السماح لمن لم يفصح عن هويته أو عمره المضي قدماً في استكمال اتفاق التحكيم مما يفرض نوعاً من المصادقية أمام أطراف النزاع

وشركات التطوير والاستثمار العقاري الي التعاقد مع مراكز تحكيم غير تقليدية لحل المنازعات التي تنشأ بينهما وبين المتعاملين معها، وهكذا ظهرت فكرة التحكيم عن بعد أو التحكيم الإلكتروني.

التوصيات

وخلصت الورقة إلي مجموعة من التوصيات كان أهمها ما يلي: ضرورة لجوء هيئة التحكيم إلى مجموعة القواعد الموضوعية التي تستقل بكيانها عن القوانين الوطنية والتي تستمد أحكامها من عادات وأعراف التجارة الإلكترونية والتعاقدات بشأن الخدمات العقارية والهندسية وذلك

التحكيم الإلكتروني

هذا وأكد الدكتور المدهون، في ورقته على ارتباط التحكيم الإلكتروني بمستوى متطور من التقنيات الخاصة بالحاسب الآلي وملحقاته، منوهاً أنه بقدر تقدم الدول في هذه العلوم، يكون دورها في التجارة الإلكترونية الدولية بوصفها منتجا أو بائعا، ولهذا ترتبط العقود الهندسية بالتقدم العلمي ارتباطاً وثيقاً، وتحتاج إلى قواعد قانونية خاصة لحماية كافة معاملاتها وضمان تطورها وازدهارها على المستويات الدولية والإقليمي والوطني والتغلب على كافة المنازعات الناشئة عن هذه العقود بوسائل بديلة لحل المنازعات مثل التحكيم الإلكتروني.

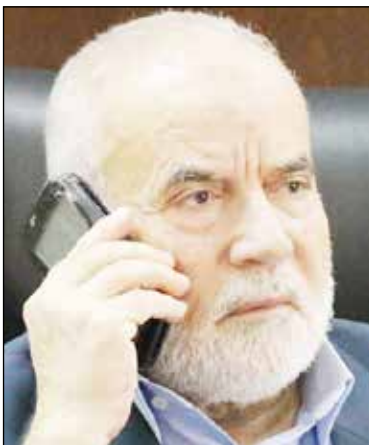
إلى ذلك تناولت الورقة البحثية موضوع التحكيم الإلكتروني كوسيلة بديلة لتسوية منازعات العقود والمعاملات والخدمات الهندسية.

مستجدات حديثة

وأشار المدهون في بحثه، إلى أن ظهور الثورة العقارية والخدمات الهندسية والأنشائية الدولية التي تقوم على السرعة في إبرام العقود وتنفيذها وازدياد حجم العقود الدولية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت كلها مستجدات مستحدثة وحديثة جعلت من المنازعات بين أطرافها أمراً لا مفر منه، لهذا تسعى المواقع الهندسية

هاتف زوجته ودعا للإفراج الفوري عنه بحر: الأسير سامر العرييد تعرض لعملية تعذيب ممنهجة في سجون الاحتلال

بحر، المنظمات الدولية والحقوقية للوصول لسجون الاحتلال والوقوف على التجاوزات الخارقة والانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتي يرتكبها الاحتلال بحق أسرانا صباح مساء. والجدير ذكره أن الأسير العرييد البالغ من العمر "44" عاماً قد تعرض لتعذيب قاسي خلال التحقيق معه، مما أدى لتدهور حالته الصحية



ندد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، بعملية التعذيب المنهجة التي مارسها الاحتلال مع الأسير الفلسطيني في سجون سامر العرييد، واصفاً التعذيب بالجريمة الكبرى، وداعياً للإفراج الفوري عنه نظراً لتردي حالته الصحية جراء تعذيبه على أيدي السجانين.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفى أجراه بحر، مع زوجة الأسير العرييد، التي قدمت أثناء الاتصال شرحاً مفصلاً عن وضع الأسير وتطورات حالته الصحية المتردية جراء التعذيب، ودعا

النائب الشرافي: اقتحام المستوطنين للأقصى جريمة صهيونية تستوجب الرد

العبادات؟ أين منظمة التعاون الإسلامي؟ لم نسمع منهم أي كلمة". واعتبر اعتداءات الاحتلال على الأقصى خرقاً فاضحاً للقانون الدولي والإنساني وانتهاكاً صارخاً لحرية العبادة، واصفاً إياها بالجريمة النكراء، مطالباً المؤسسات الدولية والحقوقية بتحمل مسؤولياتها بالزام الاحتلال بوقف ومنع هذه الاعتداءات والانتهاكات اليومية والمتواصلة ضد



أدان النائب يوسف الشرافي، بشدة اقتحام عدد كبير من المتطرفين الصهاينة المسجد الأقصى واقامتهم صلوات تلمودية داخل ساحاته، واصفاً هذه الانتهاكات الصهيونية بأنها جريمة مرفوضة تتطلب رد قوي للجم التغول الصهيوني على المقدسات الإسلامية. وقال النائب الشرافي في تصريح صحفي أصدره أمس الأول: "هذه الجرائم

المسجد الأقصى. ودعا الشرافي، أهالي القدس والصفه وكل من يستطيع الوصول للقدس لشهد الرجال للمسجد الأقصى والرباط فيه للتصدي للعدوان الصهيوني من الاحتلال ومستوطنيه.

متواصلة بحق المسجد الأقصى والمقدسات في القدس وهذه طبيعة العدو الإجرامية التي لا تنفك عنه منذ احتلال فلسطين، والسؤال هو أين العالم الحر وأين منظمات حقوق الانسان التي ترعى شؤون المقدسات وتطالب بحرية

تابعت الأوضاع الصحية بالمستشفيات

لجنة التربية تستمع لعدد من كوادر وزارة الصحة



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل مساعد وزارة الصحة د. مدحت محيسن، وعدد من المدراء العاميين ومدراء الدوائر وكوادر الوزارة، وذلك بحضور مقرر اللجنة النائب خميس النجار، وعضوي اللجنة النائبان: يوسف الشرافي، وسالم سلامة، وناقش الحضور الأوضاع الصحية في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويرها والارتقاء بها وتجويد الخدمة المقدمة للجمهور.

بدوره أشار النائب خميس النجار، إلى أن الجلسة تأتي في إطار متابعة لجنته للأوضاع الصحية المتفاقمة في المستشفيات الحكومية، والوقوف على كل ما يتعلق بصحة المواطنين داخل المستشفيات، وبهدف الاطلاع على المشكلات التي تعترض عمل وزارة الصحة بغية تذليل العقبات أمامها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

صعوبات ومشكلات

من جانبه لفت وكيل مساعد وزارة الصحة الدكتور مدحت محيسن، إلى الصعوبات والمشكلات التي تواجهه عمل وزارة الصحة ومنها نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والوجبات الغذائية للمرضى، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الوزارة فيما يتعلق بنقص الكوادر الطبية من أطباء وممرضين وموظفين الأمر الذي يتسبب بزيادة الأعباء الوظيفية على كاهل الكادر الطبي العامل بالقطاع الصحي.

تجويد الخدمة

من ناحيته شدد النائب النجار، على ضرورة العمل من أجل تحسين الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين وتجويدها وتعزيز أداء الوزارة على كل المستويات، شاكرًا للوزارة وكوادرها الطبية جهودهم المبذولة من أجل خدمة المواطن، مبدياً استعداد لجنته لدراسة كل المقترحات المقدمة من جهات الاختصاص ثم إقرارها حسب الأصول والنظام لتذليل أي عقبة قد تعترض عمل الوزارة أو تعيق تنفيذ خططها المختلفة الهادفة لاستقرار المنظومة الصحية في المستشفيات العامة.

كذلك أشار إلى مشكلة الوقود والكهرباء في المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الرعاية الأولية، مشيراً إلى أنه تم وبالتعاون مع شركة الكهرباء رفع عدد ساعات وصل التيار الكهربائي لأربعة مستشفيات مركزية في القطاع، موضحاً أن وزارته تتعاون مع ديوان الموظفين سعياً منها لتوفير الاستقرار الوظيفي للمنظومة الصحية من خلال تثبيت وتعيين عدد من الكوادر البشرية في المستشفيات ومنها تخصصات مهمة وحساسة. ولفت إلى أنه تم اعتماد "350" وظيفة جديدة للقطاع الصحي، مشيراً للجهود المبذولة بخصوص المشاريع ومنها مشروع إنشاء مبنى لغسيل الكلى الصناعية وتجهيزه في منطقة شمال غزة.

وأشار محيسن، إلى قلة الأجهزة والتجهيزات الطبية نسبياً في المستشفيات والمراكز الطبية التابعة للوزارة، موضحاً أن كل هذه المشكلات تعيق عمل وبرامج الوزارة وخطتها، داعياً لتوفير الشواغر السنوية اللازمة لتغطية نسبة الزيادة السكانية وتجويد الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين. وقال محيسن: "رغم هذه الظروف والمعوقات إلا أن الوزارة استطاعت إجراء عدد "68" ألف عملية جراحية خلال العام الجاري، بالإضافة لشراء خدمة "36" ألف عملية من المستشفيات الخاصة، الأمر الذي أدى لتخفيض قوائم الانتظار.

مشكلة الوقود

بحثوا الاحتياجات الوظيفية

في القطاع العام.. اللجنة القانونية تلتقي رئيس ديوان الموظفين



زار وفد من اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي، رئيس ديوان الموظفين العام يوسف الكيالي، وناقش معه المستجدات الإدارية في الديوان، واطلعوا على كل ما يتعلق بالوظائف الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخراً من قبل الديوان، وضم الوفد كلا من النواب: محمد فرج الغول، يونس الأسطل، مروان أبو راس، وأحمد أبو حلبية، وكان الكيالي، وعدد من المدراء العاميين ومدراء الدوائر بالديوان في استقبالهم. وتساءل النواب في مستهل الجلسة عن حاجة ديوان الموظفين العام للقوانين والتعديلات القانونية التي توجبها حاجة العمل في أروقة الديوان، كذلك التعديلات والملاحظات التي من الممكن أن يتم إلحاقها بقانون الخدمة المدنية بهدف تحسين وتطوير القانون وموائمه للمستجدات الإدارية إذا لزم الأمر ذلك، مطالبين رئيس الديوان باطلاعهم على تطورات ومستجدات اللوائح التنفيذية والقوائم والمذكرات التفسيرية لقانون الخدمة المدنية والتي من المفترض أن الديوان يقوم بإعدادها بهدف تسهيل العمل وتفسير مواد القانون.

الوظائف الجديدة

من ناحيته أشار الكيالي، إلى أن الوظائف التي تم الإعلان عنها مؤخراً تصل لأكثر من "1555" وظيفة جديدة في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة على موازنة العام الجاري ويقدمون له التفسيرات المطلوبة.

بعض مواد قانون الخدمة المدنية لمعالجة أي قصور قد ينجم أثناء التعاملات اليومية في تنفيذ وتطبيق مواد القانون.

وفي نهاية اللقاء أشاد النواب بالإجراءات المتخذة في ديوان الموظفين العام، مؤكداً على سلامة كل تلك الإجراءات، ومنوهين إلى أنهم يقومون بدورهم الرقابي على أعمال الديوان والوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة بهدف الاطلاع على آليات العمل والتأكد من سلامتها وفقاً للقانون والنظام، مشددين على ضرورة بذل أكبر الجهود من أجل توفير الخدمة المطلوبة لأبناء الشعب الفلسطيني كافة.

وأضاف: "هذه الوظائف لا تكفي لسد الاحتياجات في الوزارات والمؤسسات الحكومية غير أن هذا هو العدد المتاح وفقاً للقدرات والامكانيات المالية للحكومة بغزة، علماً بأن الديوان يعمل وفق مبدأ تكافؤ الفرص والمجال مفتوح لكل أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في غزة للتقدم لتلك الوظائف حسب مؤهلاتهم العلمية والشروط والمعايير المعلنة لكل شاغر وظيفي".

اللوائح والقوانين

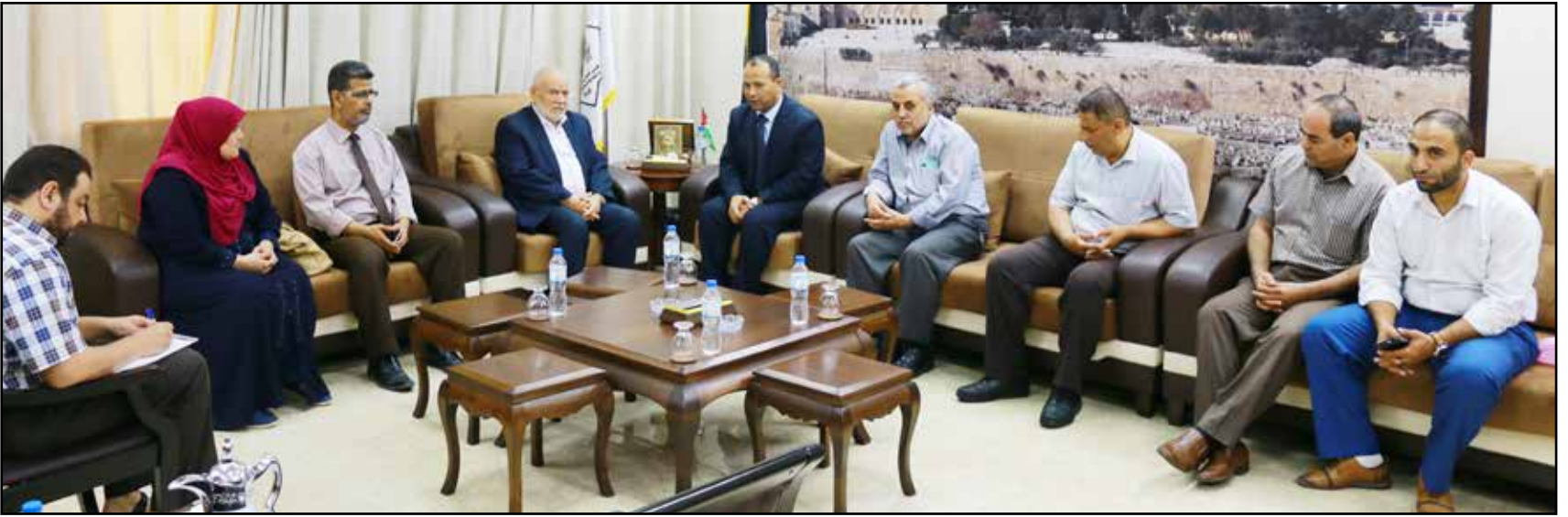
إلى ذلك شدد الكيالي، على أن الديوان يقوم بإعداد اللوائح التفسيرية المطلوبة وفقاً لحاجة العمل، داعياً لدراسة بعض التعديلات على

"2019م"، منها قرابة "500" وظيفة وشاغر وظيفي في وزارة التعليم، وحوالي "350" وظيفة لوزارة الصحة، بالإضافة لـ "80" وظيفة لقطاع العدالة والقضاء، وبقية الشواغر لباقي الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة في القطاع العام. ونوه الكيالي، إلى سلامة الإجراءات المتخذة من قبل ديوان الموظفين العام وتوافقها مع القانون والنظام، مشدداً على أنه لم يعترض أحد حتى اللحظة من المتقدمين للوظائف على الإجراءات أو الامتحانات والمقابلات، ولافتاً إلى أن حق الاعتراض مضمون ومكفول للجميع وأن الديوان وطواقم العاملين فيه يستجيبون لأي مواطن ويقدمون له التفسيرات المطلوبة.

لجنة الداخلية تناقش قضايا المواطنين بحضور ممثل وزارة الحكم المحلي



رئاسة التشريعي تستقبل وفداً من مديرية التعليم بغرب غزة



تشهد مدارس مديرية غرب غزة، موضحاً أن المديرية توفر كافة الاحتياجات لطلبتها وتسعى لتطوير كوادرها التعليمية. وفي ختام الزيارة أوضح أبو علي، بعض الإشكاليات التي تواجهها المديرية متمنياً تعاون المجلس التشريعي لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لهان وقدم الوفد في نهاية زيارته درع شكر وتقدير مقدم من مديرية التربية والتعليم لرئاسة المجلس التشريعي تقديراً للجهود المبذولة.

مديرية ومدارس غرب غزة من خلال التواصل المباشر مع الجهات ذات الصلة. وخلال الزيارة استعرض أبو علي، واقع المسيرة التعليمية في مدارس غرب غزة، والزيارات الميدانية التي تنفذها مديريته على المدارس بهدف متابعة استقرار المسيرة التعليمية في المدارس التابعة للمديرية. وأشار أبو علي، إلى أن المديرية تزور يومياً مدارسها لمتابعة استقرارها واستقرار المسيرة التعليمية فيها، مؤكداً أن حالة من النظام والهدوء

وعدد من مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام. وبدوره رحب د. بحر، بوفد المديرية مشيداً بأدائها ودورها التربوي والتعليمي، كما أشاد بإنجازات المديرية خلال العام المنصرم مثنياً على دور وأداء كافة العاملين فيها، وأشار إلى أن المجلس التشريعي يعمل على دعم جهود التربية والتعليم للارتقاء بمنظومة التعليم والنهوض بها على كل المستويات سواء الإدارية أو الفنية أو التربوية. كما وعد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بالعمل على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه

استقبل الدكتور أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بمكتبه يوم أمس الأول وفداً من مديرية التربية والتعليم بمنطقة غرب غزة، وجاءت زيارة الوفد تقديراً لجهود المجلس التشريعي في إنجاح ومتابعة المسيرة التعليمية، ولبحث بعض القضايا التي تخص العملية التعليمية في غرب غزة. وضم وفد المديرية مدير المديرية الدكتور عبد القادر أبو علي، ومدير الدائرة الإدارية جمال الفليت، ومدير الدائرة الفنية أسامة الهباش،

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تلتقي اللواء توفيق أبو نعيم

